عرض السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة أمام مجلس المستشارين جوابا على تساؤلات الفرق والمجموعات البرلمانية بخصوص:

"التدابير المالية والاقتصادية لمجابهة الأزمة الناتجة عن جائحة كورونا كوفيد-19 ببلادنا"

19 ماي 2020

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن ألتقي بكم مجددا في هذا الشهر المبارك، وأود في البداية أن أُنَوِّهَ بمؤسستكم الموقرة التي أتاحت لي فرصة اعتلاء هذا المنبر من أجل إطلاع السيدات والسادة المستشارين المحترمين، ومن خلالكم عامة المواطنين المغاربة على التدابير التي تم اتخادها في مواجهة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا.

فكما تعلمون يشهد العالم أسوأ وأخطر أزمة اقتصادية منذ الأزمة التي عرفها في ثلاثينيات القرن الماضي، حيث أدت إلى ارتفاع حالات الإفلاس بين المقاولات والبطالة لدى الأسر، وما لذلك من تبعات اجتماعية كبيرة وضغوط هائلة على ميزانيات الحكومات لاستعادة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

وقد كان المغرب، تحت القيادة النيرة والحكيمة لجلالة الملك حفظه الله، من أوائل الدول التي اتبعت نهجاً استباقياً في مواجهة المخاطر المحتملة لوباء كوفيد 19، والإبقاء على هذا الفيروس تحت السيطرة.

فقد وضعت بلادنا على رأس أولوياتها الهاجس الإنساني، عبر توفير كل الإمكانيات الضرورية التي تضمن الحفاظ على صحة المواطنات والمواطنين المغاربة. هذا مع العمل في نفس الوقت على اتخاذ ما يلزم من تدابير لضمان لوازم العيش الأساسية لجميع المغاربة و صمود الاقتصاد الوطني في مواجهة هذه الأزمة غير المسبوقة. و أودُّ هنا أن أقدم تعازي الحارة للعائلات التي فقدت دويها بسبب هذه الجائحة، وأدعو بالشفاء

لكل المصابين الذين لا زالوا يقاومون هذا المرض في هذا الشهر المبارك ، وأهيب في نفس الوقت بالمواطنين بالالتزام بتدابير الوقاية التي تحميهم من خطر الإصابة من هذا المرض.

وهذه مناسبة كذلك لكي أوجه الشكر لكل الفاعلين الاقتصاديين لانخراطهم في تفعيل تدابير الحجر الصحي، والمساهمة الفعلية والجادة في تنزيل التوجيهات الملكية السامية بتقديم الدعم للمواطنين والأسر المغربية التي فقدت مدخولها بسبب هذه الجائحة، وباقي التدابير المتخذة لفائدة المقاولات المتضررة في إطار لجنة اليقظة الاقتصادية.

وأنتهز هذه الفرصة لأطلب من أرباب المقاولات مواصلة التقيد بالتطبيق الصارم للإجراءات الاحترازية والوقائية لضمان سلامة المأجورين والمستخدمين والمتعاملين.

كما أوجه الدعوة من هذا المنبر لكل الفاعلين الاقتصاديين إلى استئناف أنشطة مقاولاتهم باستثناء تلك التي تم إيقافها بقرارات إدارية صادرة عن السلطات المختصة، وأطلب منهم مزيدا من التعبئة والانخراط من أجل توفير الظروف المواتية لبلورة خطة إنعاش الاقتصاد الوطني التي نعمل على تحديد دعائمها في إطار مشروع قانون مالي مُعَدِّل.

السيدات والسادة،

حرصا من جلالة الملك حفظه الله على توفير الإمكانيات المالية الضرورية لمواجهة هذه الأزمة على المستوى الصحي والحد من آثارها على المقاولة الوطنية وعلى القدرة الشرائية لأرباب الأسر المغربية الذين توقفوا عن العمل بفعل هذه الأزمة، فقد أعطى

جلالته تعليماته السامية بإحداث صندوق خاص لتدبير ومواجهة جائحة فيروس كورونا. وقد حظي هذا الصندوق الذي خُصصت له **10 ملايير درهم** من الميزانية العامة للدولة وساهمت فيه الجهات بـ **1,5 مليار درهم**، بانخراط كبير لكل فئات وشرائح المجتمع المغربي سواء تعلق الأمر بالفاعلين المؤسساتيين أو القطاع الخاص أو المواطنين. ولا يمكنني هنا إلا أن أنوه بالروح التضامنية التي أبان عنها المواطنون المغاربة في هذه الظرفية الصعبة التي تمر بها بلادنا. كما لا يفوتني التنويه بالسيدات والسادة المستشارين المحترمين على تفاعلهم الإيجابي والسريع بخصوص إحداث هذا الصندوق.

وقد بلغ مجموع موارد هذا الصندوق إلى حدود يوم الاثنين 18 ماي ما مجموعه **32,7 مليار درهم**، في حين بلغت نفقاته ما مجموعه **13,7 مليار درهم** خُصِّصت منها ما يفوق **2,2 مليار درهم** لاقتناء المعدات والمستلزمات الطبية الضرورية لمواجهة الجائحة، مما مكن إلى حد الآن من اقتناء 743 سرير للإنعاش و664 سرير استشفائي و348 جهاز للتنفس، بالإضافة إلى مجموعة من المعدات الصحية الأخرى. وأود أن أؤكد هنا بأن مصالح وزارة الاقتصاد والمالية حريصة على مواكبة وزارة الصحة بما يلزم من إمدادات مالية إضافية لمواكبة حاجياتها وفقا لتطور الوضعية الوبائية ببلادنا.

كما خَصَّصَ هذا الصندوق إلى حدود الآن ما مجموعه **11,5 مليار درهم لتمويل التدابير المتخذة من طرف لجنة اليقظة الاقتصادية**، لدعم الأجراء المصرح بهم في القطاع المهيكل والأسر العاملة في القطاع غير المهيكل، الذين توقفوا مؤقتا عن العمل بسبب هذه الجائحة. ويتعلق الأمر بالتدابير التالية:

أولا: بالنسبة للأجراء المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المتوقفين مؤقتا عن العمل والمنتمين للمقاولات المنخرطة في هذا الصندوق التي توجد في وضعية صعبة نتيجةً لجائحة فيروس كورونا، فقد تم:

- منح **تعويض شهري جُزافي صافي بقيمة 2000 درهم** خلال الفترة الممتدة من 15 مارس إلى 30 يونيو 2020. وقد تم اعتماد مرسوم يحدد شروط وقواعد الاستفادة من هذه التعويضات، موازاة مع تبسيط مساطر التصريح، بحيث أصبح بالإمكان القيام بالتصريحات أسبوعيًا ابتداء من أبريل 2020.

وفي هذا الإطار، تم إحداث لجنة مكلفة بالبث في ملفات المقاولات التي أعلنت عن توقف أكثر من 500 أجير عن العمل مؤقتا، أو تسجيل انخفاض في رقم معاملاتها بنسب تتراوح بين 25% و 50%.

وتجتمع هذه اللجنة، المؤلفة من ممثلين عن الوزارات المكلفة بالاقتصاد والمالية والتشغيل والقطاعات المعنية، والاتحاد العام لمقاولات المغرب، يوميا للبث في الملفات المصرح بها عبر البوابة المخصصة لذلك من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

وبخصوص حصيلة هذا الدعم، فقد بلغ عدد الأجراء الذين استفادوا من التعويضات السالفة الذكر برسم شهر مارس ما يناهز **701 ألف أجير** تم التصريح بهم طرف حوالي **120 ألف مقاولة. هذا، في حين أقرت 134 ألف مقاولة برسم شهر أبريل بأنها تضررت بفعل الجائحة، وصرحت بما يناهز 950 ألف أجير** متوقف مؤقتاً عن العمل.

وسيُخَصِّصُ الصندوق الخاص بتدبير جائحة كورونا حوالي **ملياري درهم شهرياً لصرف التعويضات المقررة لفائدة هؤلاء الأجراء.**

كما يمكنهم الاستفادة من تأجيل سداد القروض البنكية (قروض الاستهلاك وقروض السكن) إلى غاية 30 يونيو 2020. وقد تقرر في إطار لجنة اليقظة الاقتصادية أن تتحمل الدولة والقطاع البنكي التكلفة الكاملة للفوائد العرضية (intercalaires) الناتجة عن تأجيل سداد هذه القروض للفترة الممتدة بين مارس ويونيو 2020. ويهم هذا الإجراء الأشخاص الذين لديهم أقساط شهرية قد تصل إلى 3.000 درهم بالنسبة لقروض السكن و 1.500 درهم بالنسبة لقروض الاستهلاك، بما فيها القروض التي قدمتها شركات التمويل. ومن المتوقع أن يستفيد من تأجيل سداد هذه القروض حوالي **400 ألف شخص**.

ثانيا: بالنسبة للأسر العاملة في القطاع غير المهيكل، فقد تقرر في إطار لجنة اليقظة الاقتصادية، تقديم مساعدة مالية مؤقتة لأرباب هذه الأسر الذين فقدوا مصدر رزقهم بسبب جائحة كورونا تتراوح بين 800 درهم و1200 درهم، وذلك حسب عدد أفراد الأسرة.

وقد تمت هذه العملية على مرحلتين. فالبنسبة للمرحلة الأولى، تم إلى حدود هذا اليوم، منح المساعدات المالية لفائدة **4 ملايين أسرة** من أصل **4,3 مليون أسرة مستَحِقَّة للدعم**. وقد بلغت نسبة الأسر التي توصلت بالمساعدات المالية في العالم القروي حوالي **37%**. وقد خُصِّصَ لهذه المساعدات غلاف مالي بلغ **4,2 مليار درهم من صندوق تدبير جائحة كورونا المحدث بتعليمات ملكية سامية.**

وقد انطلقت المرحلة الثانية للدعم المباشر للأسر العاملة بالقطاع غير المهيكل، يوم الخميس 14 ماي 2020، اعتمادا على التصريحات التي سبق تسجيلها، وأخذا بعين

الاعتبار عمليات التدقيق التي قامت بها الإدارة. وقد تم إلى حدود هذا اليوم، منح المساعدات المالية لفائدة **مليون أسرة** برسم هذه المرحلة الثانية.

ولا بد هنا من التنويه بالعمل الجبار الذي قام به كل المتدخلين في عملية تقديم هذه المساعدات لمُستَحِقِّيها، حيث جُندت لتدبير هذه العملية فرق متخصصة في الميدانين المعلوماتي والمالي. وتم تطوير برامج معلوماتية في وقت قياسي مع اعتماد الهاتف المحمول وسيلةً للتواصل مع أرباب الأسر. و ما كان منذ أشهر صعب المنال أصبح في بضعة أيام منهجية جديدة اعتمدتها ثلة كبيرة من المواطنات والمواطنين. كما تمَّت تعبئة حوالي 16000 نقطة للتوزيع بما فيها الشبابيك الأتوماتكية. ولا يمكننا إلا أن نعتز بالنجاح الكبير لهذه العملية، وأغتنم هذه الفرصة لتحية كل المغاربة المستفيدين من هذه المساعدات على امتثالهم لشروط السلامة الصحية وعلى انضباطهم.

وأود هنا توضيح مسألة هامة، وهي أن المساعدات المالية تستهدف أرباب الأسر الذي فقدوا مدخولهم نتيجة لتطبيق حالة الطوارئ الصحية، وقد تم استعمال بطائق الراميد فقط كقاعدة للمعلومات من أجل تيسير عملية استهداف الأسر المستَحِقَّة للمساعدات.

وبخصوص الشكايات التي عبر عنها مجموعة من المواطنين العاملين في القطاع غير المهيكل سواء الحاملين لبطاقة راميد أو غيرهم، فأعلن رسميا أنه انطلاقا من يوم الخميس 21 ماي، سيتم تخصيص رُكن خاص على مستوى البوابة www.tadamoncovid.ma، من أجل تلقي هذه الشكايات، وسيتم البث فيها بشكل كامل بعد القيام بالتدقيق اللازم بين كل القطاعات الحكومية المعنية.

السيدات والسادة،

إلى جانب التدابير المتخذة لفائدة الأجراء المتوقفين مؤقتا عن العمل والأسر العاملة في القطاع غير المهيكل، فقد أقرت لجنة اليقظة الاقتصادية مجموعة من التدابير لفائدة المقاولات المتضررة جراء هذه الجائحة، وخاصة المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة والمهن الحرة.

وأخص بالذكر التدابير التالية:

1. منح **تعويض شهري جُزافي صافي بقيمة 2000 درهم** لفائدة الأجراء المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، المتوقفين مؤقتا عن العمل موازاة مع تعليق أداء المساهمات الاجتماعية إلى غاية 30 يونيو 2020؛
2. تأجيل سداد القروض البنكية وتلك المتعلقة بقروض الإيجار (leasings) حتى 30 يونيو؛
3. تفعيل خط ائتماني إضافي للقروض من طرف صندوق الضمان المركزي لفائدة المقاولات التي لا يتعدى رقم معاملاتها **500 مليون درهم،** والتي تدهورت خزينتها بسبب تراجع نشاطها بما في ذلك المقاولات العاملة في قطاع العقار. وقد عرف هذا الإجراء إقبالا هاما، حيث ناهزت القروض الممنوحة في هذا الإطار، ما مجموعه **15.589 قرض** بمبلغ إجمالي يفوق **7.8 مليار درهم**. حوالي **85%** من هذه القروض استفادت منها المقاولات الصغيرة جدًا التي لا يتجاوز رقم معاملاتها 10 مليون درهم.
4. وضع قرض بدون فائدة رهن إشارة المقاولين الذاتيين المتضررين من أزمة "كوفيد 19" يمكن أن يصل إلى 15 ألف درهم. ويمكن تسديد هذا القرض، الذي انطلق تفعيله ابتداء 27 أبريل 2020، على مدى 3 سنوات مع فترة سماح مدتها سنة واحدة.

5. تمكين المقاولات التي يقل رقم معاملاتها للسنة المالية 2019 عن 20 مليون درهم، من الاستفادة من تأجيل وضع التصريحات الضريبية حتى 30 يونيو 2020 إذا رغبت في ذلك؛
6. تعليق المراقبة الضريبية والإشعار لغير الحائز (ATD) حتى 30 يونيو 2020؛
7. تأجيل تاريخ التصريح بالمداخيل بالنسبة للأشخاص الذاتيين الذين يرغبون في ذلك، من أخر أبريل الى 30 يونيو 2020؛
8. إقرار الإعفاء من الضريبة على الدخل لكل تعويض صُرِف لفائدة المأجورين المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، من طرف مشغليهم في حدود 50 في المائة من الراتب الشهري الصافي المتوسط؛
9. تمكين الشركات المجهولة الاسم من عقد اجتماع أجهزتها التداولية عن بعد في ظروف الحجر الصحي، ولاسيما فيما يتعلق بحصر الحسابات؛
10. تجنيب المقاولات الحاصلة على صفقات عمومية، غرامات التأخر في الإنجاز الذي لا تتحمل مسؤوليته؛
11. تسريع أداء المستحقات من طرف المؤسسات والمقاولات العمومية والوفاء بالتزاماتها المالية اتجاه جميع الشركاء وموردي الطلبيات العمومية، خاصة منها المقاولة الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة،
12. إقرار معالجة محاسباتية استثنائية للتبرعات والتكاليف المرتبطة بفترة حالة الطوارئ الصحية بتوزيعها على مدى 5 سنوات. وقد اعتمد المجلس الوطني للمحاسبة هذا القرار.

من جهة أخرى، وتعزيزا للإجراءات التي اتخذتها لجنة اليقظة الاقتصادية، اعتمد بنك المغرب مجموعة من التدابير الجديدة، سواء في مجال السياسة النقدية أو على

الصعيد الاحترازي، التي من شأنها أن ترفع القدرة على إعادة تمويل الأبناك، وذلك من خلال :

- تخفيض سعر الفائدة الرئيسي من 2.25 % إلى 2%؛
- إمكانية لجوء الأبناك إلى كافة وسائل إعادة التمويل المتاحة، بالدرهم وبالعملات الأجنبية؛
- توسيع نطاق السندات والأوراق المالية التي يقبلها بنك المغرب في مقابل عمليات إعادة التمويل الممنوحة للبنوك، ليشمل مجموعة جد واسعة؛
- تمديد آجال عمليات إعادة التمويل هاته؛
- تعزيز برنامجه الخاص بإعادة تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، عن طريق إدماج القروض التشغيلية، إلى جانب قروض الاستثمار، والرفع من وتيرة إعادة تمويلها.

علاوة على ذلك، اتُّخِذت مجموعة من الإجراءات لمواكبة مؤسسات الائتمان على الصعيد الاحترازي، تشمل المتطلبات من السيولة والأموال الذاتية ومخصصات الديون، وذلك من أجل تعزيز قدرة هاته المؤسسات على دعم الأسر والمقاولات في هذه الظروف الاستثنائية.

السيدات والسادة،

مما لاشك فيه أنكم تعلمون بأنه نتيجة للآثار السلبية التي خلفتها جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19" على الاقتصاد العالمي وعلى جل القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني، يُتَوقَّعُ أن تعرف وضعية الموجودات من العملة الصعبة تراجعا ملموسا، وذلك جراء

تَأَثُّر مجموعة من القطاعات المنتجة للعملة الصعبة وعلى الخصوص قطاع السياحة والاستثمارات الأجنبية المباشرة والقطاعات المصدرة، بالإضافة إلى تحويلات المغاربة القاطنين بالخارج.

ولمواجهة هذه الوضعية، فقد حرصت وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة على اتخاد ما يلزم من إجراءات من أجل الحد من آثار هذه الأزمة على احتياطي بلادنا من العملة الصعبة والحفاظ على قدرة اقتصادنا على تلبية احتياجاته من مواد أساسية وغذائية وطاقية، إضافة إلى تغطية التزاماته الخارجية وأداء خدمة الدين الخارجي.

ونحن اليوم نشتغل على عدة سيناريوهات، حيث قمنا بداية بسحب التمويلات التي تتميز بإجراءات سحب سريعة من أجل توفير مبالغ مهمة من العملة الصعبة.

وهذا ما تم فعلا بخصوص خط الائتمان والسيولة (LPL) مع صندوق النقد الدولي (حوالي 30 مليار درهم) والذي يمكن اعتباره وديعة في بنك المغرب لن ترفع من دين خزينة المملكة، و الخط الوقائي ضد المخاطر الكارثية مع البنك الدولي (270 مليون دولار) . وتعكس هذه التمويلات مدى ثقة المؤسسات المالية الدولية في صلابة الاقتصاد المغربي.

كما بدأنا بإجراء مشاورات مع أهم المقرضين الخارجيين سواء الثنائيين أو متعددي الأطراف لتحديد المبالغ الإضافية التي يمكن تعبئتها، وشرعنا بالموازاة مع ذلك في الإعداد لإصدار سندات دولية في السوق المالي الدولي، حيث سيتم ذلك في أقرب فرصة ممكنة.

السيدات والسادة،

لقد أبانت الإجراءات الاستباقية التي اتخذتها بلادنا عن نجاعتها في التحكم في انتشار الجائحة، وفي التخفيف من آثارها الاقتصادية والاجتماعية على المقاولة الوطنية والمواطنين المغاربة، وذلك بفضل القرارات الحكيمة والشجاعة لجلالة الملك حفظه الله التي جنبت بلادنا الخسائر في الأرواح، وأحيت روح التضامن بين كل مكونات الشعب المغربي، وبعثت روح الأمل في المستقبل وفي قدرة بلادنا على الخروج منتصرة من هذه الأزمة، والتأسيس لمرحلة جديدة يجب أن يتحلى فيها الجميع بالمسؤولية والتعبئة الجماعية وتغليب المصلحة العليا للوطن والانخراط الجاد في بناء مغرب الغد تحت القيادة المتبصرة لجلالة الملك نصره الله.

ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أنوه بالمجهودات التي يقوم بها مختلف الفاعلين وخاصة القطاعات الوزارية المعنية، والقطاع المالي، والاتحاد العام لمقاولات المغرب، وجامعة الغرف المغربية للتجارة والصناعة والخدمات، وجامعة غرف الصناعة التقليدية، وصندوق الضمان المركزي، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، من أجل إنجاح كل التدابير المتخذة لمواجهة الأزمة المرتبطة بكوفيد-19 تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية بهذا الخصوص.

ولا يسعني كذلك إلا أن أوجه تحية إكبار وتقدير، لكل الجنود المتواجدين في الخطوط الأمامية لمواجهة هذا الوباء، ولاسيما الأطر الصحية المدنية والعسكرية، والسلطات المحلية، والقوات المسلحة الملكية ،والدرك الملكي، والأمن الوطني، والقوات المساعدة، والوقاية المدنية، وعمال النظافة وحفظ الصحة ،وكل المستخدمين في القطاعات الحيوية لضمان التموين، واستمرارية الخدمات ا لأساسية.
كما أ نوه بالتزام عموم المواطنين والمواطنات، بإجراءات الحجر الصحي، لتجاوز هذه المرحلة الصعبة.

والسلام عليكم ورحمة الله.